الأمم المتحدة

A/67/924–S/2013/396

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
5 July 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون
البندان ٣٣ و ٣٤ من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة
النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أوجه انتباه سيادتكم إلى الوثيقة A/67/875-S/2012/313 التي تتضمن الرسالة الواردة من ممثل أذربيجان، وفيها يبذل الممثلُ محاولاتٍ يائسة لتحريف أحكام قرارات مجلس الأمن المتخذة عام ١٩٩٣ وإساءة تفسيرها، هي وما تلاها من بيانات رئاسية فضلا عن البيانات والتعليقات الصادرة بشأن مسألة ناغورنو – كاراباخ عن منظمةِ الأمن والتعاون في أوروبا وعن الأمين العام للأمم المتحدة والدول الأعضاء.

وأسلوب العمل هذا الذي يقوم بالدرجة الأولى على الترويج المنتظم لادعاءاتٍ رخيصة، إنما يبرهن على أن أذربيجان عاجزةٌ عن المساهمة في أعمال الهيئات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، وعلى سعيها إلى نشر دعاية مغرضة على صعيد المنظمة لخدمة جدول أعمالها السياسي والمحلي محدود النطاق. والدليلُ الساطعُ على عزوف السلطات الأذربيجانية عن التوصل إلى حلٍ وسط يمكن لنا تبينه من أكاذيب لا حصر لها نُسجت حول مشكلة كاراباخ وأسباب نشوب النزاع المسلح وتفسير القواعد والمعايير الرئيسية للقانون الدولي بل وحول عملية التفاوض ذاتها.

110713 110713 13-38511 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

والواقع أن جوهر المشكلة يكمن في ممارسة شعب ناغورنو - كاراباخ لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير في ظل الامتثال التام لمعايير القانون الدولي والقانون المحلي الساري في الاتحاد السوفياتي قبل انهياره عام ١٩٩١. وقد اندلع النزاع بشأن مطلب تقرير المصير بسبب السياسات القسرية التي انتهجتها قيادة أذربيجان واتخذت شكل مجازر وحشية وأعمال تطهير عرقي ضد سكان أذربيجان الأرمن الذين يبلغ عددهم ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة، كما تمثلت تلك السياسات أيضا في إطلاق العنان لعدوان عسكري شامل على جمهورية ناغورنو - كاراباخ.

وقد أدان المجتمع الدولي عدوانَ أذربيجان وقت حدوثه. وهزم جيشُ الدفاع التابع لناغورنو - كاراباخ القوات الأذربيجانية وأنقذ السكان المدنيين من الإبادة التامة. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال أذربيجان تطمح إلى حلّ النزاع بالقوة ويتجلى هذا بوضوح في خطاب القيادة العليا لأذربيجان بما ينطق به من معاداةٍ لأرمينيا وكراهية للأجانب ونزوع إلى العدوانية.

ولأذربيجان سجلٌ سيئ في مجالي حقوق الإنسان والديمقراطية، كما أنها تعرضت لانتقادات واسعة النطاق بسبب نظام الحكم الاستبدادي فيها. وتحاول السلطات الأذربيجانية اكتساب شرعية داخلية عن طريق توحيد الشعب حول فكرة مفادها أن ”أعداءنا الرئيسيين هم الأرمن في جميع أرجاء العالم“.

وقد تصرفت أذربيجان تصرفاتٍ استفزازية إلى الحد الذي دفع المجتمع الدولي، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، إلى الإعراب في العام الماضي عن إدانته تمجيد أذربيجان لراميل سافاروف الذي ذاع اسمه بعد أن قتل ضابطاً أرمينياً في بودابست بتمزيق جسده بفأسٍ أثناء استغراق الأخير في النوم.

إن مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحق الشعوب في تقرير مصيرها، على نحو ما نصّ عليه ميثاق الأمم المتحدة، هدفٌ من الأهداف الأربعة التي تعتمدها الأمم المتحدة، في حين تُعتبر السلامة الإقليمية للدول مبدأ يرمي إلى تحقيق هذا الغرض. ومن ثم تلتف القيادة الأذربيجانية على أحكام القانون الدولي وتنتهك ميثاق الأمم المتحدة بتذرعها بالسلامة الإقليمية لأذربيجان في مواجهة حق شعب ناغورنو - كاراباخ في تقرير المصير.

وتقوض سياسة أذربيجان العدوانية أيّ تقدم في المفاوضات المعقودة في إطار مجموعة مينسك. وقد أعلن الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك مراراً أنه ليس هناك حلٌ عسكري للنزاع وأن الطرفين لا بد أن يعدا شعبيهما للسلام وليس للحرب. ومع ذلك، تواصل أذربيجان زيادة ميزانيتها العسكرية وإشاعة الكراهية ضد الأرمن.

ووفقا لوثيقة مدريد والبيانات العلنية المتكررة التي أدلى بها الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك، يجب أن تتم تسوية النزاع على أساس ثلاثة من مبادئ القانون الدولي هي: عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، واحترام السلامة الإقليمية، والمساواة بين الشعوب في الحقوق وفي حق تقرير المصير. وباكو، بادعائها أن كاراباخ جزءٌ من أذربيجان، ترفض حق سكانه تقرير المصير؛ بل إنها بانتهاجها خطاب العسكرة ترفض كذلك مبدأ الامتناع عن استعمال القوة. أي أن المبدأ الوحيد الذي تقبله باكو هو مبدأ السلامة الإقليمية، وهي لا تقبله إلا في إطار تفسيرٍ يحرّف ما جاء في وثيقة مدريد وبما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من المفاوضات الجارية في إطار مجموعة مينسك التي تعد الشكل الوحيد المتفق عليه دوليا لتسوية النزاع، تلجأ أذربيجان إلى تشويه تاريخ النزاع وطبيعته وأسبابه في محاولة لإشراك منظمات ومحافل دولية أخرى في عملية التسوية وبدء عمليات موازية تعيق التفاوض.

ويبذل الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك جهودا كبيرة فيما يتعلق ببعدين رئيسيين هما: وضع المبادئ الرئيسية في صيغتها النهائية وإرساء تدابير بناء الثقة. وقد رفضت أذربيجان جميع صيغ المبادئ الرئيسية التي اقترحها الرؤساء المشاركون، بما في ذلك آخر تلك الصيغ التي عُرضت في مؤتمرات القمة المعقودة في الاتحاد الروسي في كل من سانت بطرسبرغ (حزيران/يونيه ٢٠١٠) وسوتشي (آذار/مارس ٢٠١١) وكازان (حزيران/يونيه ٢٠١١). ورفضت أذربيجان أيضا تدابير بناء الثقة التي اقترحها الرؤساء المشاركون بدعمٍ كامل من المجتمع الدولي، ومنها على سبيل المثال تعزيز وقف إطلاق النار وسحب القناصة من خط التماس وإنشاء آلية التحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار.

ومما يؤسف له أن الجانب الأذربيجاني، عوض أن ينخرط انخراطاً صادقا وبنّاءً في عملية السلام، اختار درب الحملات الدعائية التي لا تنقطع، وهو الآن يروج لموضوع ”عدم امتثال“ أرمينيا لقرارات مجلس الأمن التي اتُخذت منذ عشرين عاما. وتحاول أذربيجان بذلك تعليلَ موقفها القائم على التسويف في المسار التفاوضي واتهام الوسطاء بأنهم يؤدون ”عملاً غير مجد“ بغية إجهاض أي إمكانية للتوصل إلى حل وسط بناء على اقتراحات الرؤساء المشاركين.

و ”البحث المقتضب“ الذي أعدته أذربيجان في ١١ صفحة إنما يؤكد ما أعلنته أرمينيا في السابق بشأن القرارات المتخذة عام ١٩٩٣ والمتعلقة بناغورنو - كاراباخ. إذ أن أذربيجان لم تستطع الاستشهاد بأي وثيقة اعتمدها مجلس الأمن بعد وقف إطلاق النار المؤرخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤ مطالباً بسحب القوات من الأراضي المتاخمة لناغورنو - كاراباخ. أما السبب في ذلك فهو أن مسألةَ الأراضي المتاخمة لم تكن الفتيل

الذي أدى إلى اندلاع التراع بل إنها جاءت كنتيجة له. وقد أصبحت تلك المسألة جزءا من جدول أعمال المفاوضات وليس شرطا مسبقا لمحادثات السلام على نحو ما تحاول أذربيجان ادعاءه. وكما أعلن الرؤساء المشاركون، فلا اتفاق على أي شيء إلى حين الاتفاق على كل شيء. والسبب الوحيد في عدم التوصل إلى تسوية للتراع حتى الآن، إنما يكمن في عزوف أذربيجان عن حل التراع سلميا وكذلك بذلها الجهود المستمرة لتقويض عملية التفاوض وسلوكها مسلكا يناقض جميع الترتيبات التي اتُفق عليها في محادثات السلام.

لقد انتهكت أذربيجان مراراً وتكراراً القرارات التي اتخذها مجلس الأمن منذ أيار/مايو وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. فالقرارات أولا تطالب ”بوقف جميع الاشتباكات والأعمال القتالية فورا بغية إقرار وقف دائم لإطلاق النار“، ولكن أذربيجان شنت مزيدا من الهجمات على ناغورنو - كاراباخ. وقد حاولت أذربيجان استغلال كل فترات وقف إطلاق النار القصيرة الأمد ومحادثات السلام من أجل إعادة تعبئة جيوشها وشن هجمة أخرى على جمهورية ناغورنو - كاراباخ. فاستحال على الأرمن والوسطاء وضع دعائم الثقة وإيجاد جو من الاطمئنان إزاء أذربيجان. بل إن أذربيجان لا تزال حتى يومنا هذا تتراجع عن الترتيبات التي سبق الاتفاق عليها.

وقد امتنع مجلس الأمن عن اتخاذ أية قرارات أخرى بشأن ناغورنو - كاراباخ، إذ أن خرق أحكامها يبطل جدواها ويقوض سلطة المجلس ويجعل تلك القرارات غير فعالة. وكان مجلس الأمن قد اتخذ آخر تلك القرارات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ولم يتم التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار إلا في أيار/مايو ١٩٩٤.

وهكذا قامت أذربيجان، ابتداء من نيسان/أبريل ١٩٩٣ وحتى أيار/مايو ١٩٩٤، بتقويض جميع الترتيبات الرامية إلى وقف إطلاق النار. وقد تمخض ذلك عن وضع مختلف، حيث أصبحت مسألة الأراضي المتاخمة لناغورنو - كاراباخ ومسألة أراضي جمهورية ناغورنو - كاراباخ التي تسيطر عليها أذربيجان جزءا من مفاوضات السلام. ومن الواضح أن مسألة الأراضي المتاخمة لناغورنو - كاراباخ من أهم أسباب إحجام أذربيجان عن شن عدوانٍ آخر ضد شعب ناغورنو - كاراباخ أو تنفيذ أعمال تطهير عرقي ضده. وهكذا تشكل المسائل المتعلقة بالأراضي جزءاً من عملية التفاوض، وتجري تسويتها طبقا لاتفاقات السلام المتوخى إبرامها في المستقبل.

وفي الوقت نفسه، أُبرم اتفاقٌ آخر بين أرمينيا وناغورنو - كاراباخ وأذربيجان وُقع في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٥ لتعزيز وقف إطلاق النار على خط التماس وإنشاء آليات للتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار. ولم تتطرق تلك الوثيقة لأية مسائل تتعلق بالأراضي.

وتبذل السلطات الأذربيجانية محاولاتٍ لا جدوى منها للتملص من أي مسؤولية عن العواقب الدامية للنزاع الذي أضرمت هي فتيله، فتحاول طرح النزاع كصراع على أراضٍ بين أرمينيا وأذربيجان. وفي هذا الصدد، يجدر بالذكر أن أذربيجان نفسها شرعت في إجراء مفاوضات على أعلى المستويات مع جمهورية ناغورنو - كاراباخ، وذلك أثناء احتدام النزاع.

ففي ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أذن حيدر علييف لعفّي الدين جليلوف، نائب رئيس المجلس الأعلى لأذربيجان، بأن ”يجري مفاوضات من أجل ترتيب اجتماع بين زعيمي أذربيجان وجمهورية ناغورنو - كاراباخ“. وقابل ذلك قرار آخر بمنح إذن مماثل لأركادي غوكاسيان، وزير خارجية جمهورية ناغورنو - كاراباخ. وقد عُقد الاجتماع بين روبرت كوشَريان وحيدر علييف في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في موسكو.

وأعقبت الاجتماع الرفيع المستوى سلسلةٌ من المحادثات بين مسؤولين رسميين آخرين من ناغورنو - كاراباخ وأذربيجان. ورغم أن أذربيجان انتهكت عدداً من اتفاقات وقف إطلاق النار المبرمة مع ناغورنو - كاراباخ، فقد تمخضت تلك المفاوضات عن اتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين الطرفين عام ١٩٩٤ والذي انضمت إليه أرمينيا فيما بعد.

إن التداعيات التي أدت إلى توقيع اتفاق وقف إطلاق النار المذكور لهي خير مثال على أن باكو، إذا أرادت تحقيق نتائج معينة، تتجه إلى الطرف الحقيقي في النزاع، أي جمهورية ناغورنو - كاراباخ نفسها، ولا تعارض مشاركته في المحادثات مشاركةً تامة.

وبصرف النظر عن موقف أذربيجان الهدّام وعدم امتثالها لقرارات الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي ومبادئه، فستستمر أرمينيا في بذل مساعيها الرامية إلى تسوية مسألة ناغورنو - كاراباخ بالوسائل السلمية وحدها وعلى ضوء المبادئ والمقاصد والمعايير التي ترد في ميثاق الأمم المتحدة، وطبقا لما جاء في بيانات الرؤساء الممثلين للبلدان المتشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التي أُدلي بها في لاكويلا بإيطاليا، ومسكوكا بكندا، ودوفيل بفرنسا، ولوس كابوس بالمكسيك، وإنيسكيلين بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

أرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٣٣ و ٣٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غارين **نازاريان**

السفير

الممثل الدائم